

تقييم التدقيق الداخلي في النشاط التأميني في ضوء المعايير

الدولية (IIA)

بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة

(الباحث: تيسير عبد القادر محمد جواد) (أ.م.د. نضال رؤوف أكرم)

(المعهد العالي للدراسات الحاسوبية والمالية - جامعة بغداد)

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم التدقيق الداخلي في شركات التأمين العراقية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (IIA)، كما تهدف إلى إبراز النشاط الفني والعمليات الأساس المكونة له في شركات التأمين بغية توضيح الرؤية للأطراف ذات الصلة بالعملية التأمينية، وبيان دور عملية التدقيق الداخلي على شركات التأمين، كوسيلة هامة تضمن سير وتنفيذ العمليات الفنية بفعالية، في ظل احترام التشريعات والقواعد المنظمة لقطاع التأمين، من أجل حماية حقوق حملة الوثائق وزيادة ثقتهم بالشركة.

ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم تصميم إستبانة من ثلاث محاور رئيسة تضمنت العديد من الأسئلة التي وجهت إلى عدد من المسؤولين والعاملين في شركة التأمين العراقية العامة بشأن أثر التدقيق الداخلي على النشاط التأميني في ضوء المعايير الدولية (IIA)، فضلاً عن الاعتماد على بعض البيانات المالية ونتائج الأعمال الصادرة عن الشركة عينة البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

لا يوجد إلمام كافي لدى موظفي قسم الرقابة الداخلية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA ، فضلاً عن عدم حصول أي منهم على شهادة المدقق الداخلي المعتمد من تنظيم المعهد الدولي للتدقيق الداخلي أو شهادات أخرى في نفس الاختصاص من تنظيم منظمات مهنية أخرى.

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تجلّى أهمها بالاتي:

حث موظفو قسم الرقابة الداخلية للحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد.

Abstract

The research aims to assess the internal audit in the Iraqi insurance companies by examining the actual implementation of the procedures and the desired objectives in comparison with the International Standards for Internal Auditing (IIA). It also aims to highlight the technical activity and the basic processes that form it in the insurance companies in order to clarify the vision to the parties involved in the process. Insurance, and clarifying the role of the internal audit process on insurance companies, as an important means to ensure the effective functioning and implementation of technical operations, while respecting the legislation and rules governing the insurance sector, in order to protect the rights of policyholders and increase their confidence in the company. In order to achieve the objectives of the research, a questionnaire was designed of three main axes that included many questions directed to a number of officials and workers of the Iraqi General Insurance Company regarding the impact of internal auditing on insurance activity in light of international standards (IIA), as well as relying on some financial statements. And business results issued by the research sample company. The study reached a number of conclusions, the most important of which are: The employees of the Internal Control Department do not have sufficient knowledge of the International Standards for Internal Auditing (IIA), in addition to the fact that none of them obtained the Certified Internal Auditor Certificate from the organization of the International Institute of Internal Auditing or other certificates in the same specialty from the organization of other professional organizations. The study also presented a set of recommendations, the most important of which are:

Urging the employees of the Internal Control Department to obtain the appropriate certificates and professional qualifications such as the Certified Internal Auditor Certificate.

المقدمة

أن التطورات التي شهدتها البشرية في الميادين كافة والمتمثلة بشكل ملموس بتجميع الأموال في صورة مباني ضخمة أو مصانع وغيرها، فأن هذا التطور يرافقه تطور وتنوع بالأخطار، حيث أن الفرد والوحدات الاقتصادية لاتستطيع تحمل الآثار المترتبة في تحقق الأخطار بصورة فردية، مما دفعهم للبحث عن أسلوب يتمكنون من خلاله الحد من أثار الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار وبذلك فأن هذا الأسلوب هو ما يعرف بالتأمين. لذا فأن الهدف الرئيس من التأمين هو حماية (الأفراد والوحدات الاقتصادية) والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم ومنحهم فرص الاستثمار لمزاولة أعمالهم الإنتاجية وحماية الثروة القومية والحفاظ على وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال، كما ويقوم التأمين بتجميع المدخرات والمساهمة بتمويل خطط التنمية القومية، فلا بد من النهوض بهذا القطاع المهم والعمل على تطوير أدائه. ووجد أن من بين أهم الوسائل والأساليب التي

تدعم أداء شركات التأمين هو تبني الإدارات العليا إجراءات متنوعة لتفعيل دور التدقيق الداخلي في إضفاء الثقة على شركات التأمين من حيث استقلاليتها وكفاءته والتزامه بتطبيق معايير التدقيق الدولية واختيار المدققين الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة لضمان حسن سير العمل، مما يؤدي إلى استمرار ونجاح شركات التأمين في تحقيق أهدافها وكذلك أهداف باقي شرائح المجتمع والأطراف الأخرى التي تتأثر بمستوى متانة المركز المالي لشركات التأمين.

وبما أن التدقيق الداخلي يعمل في بيئة ووحدات اقتصادية مختلفة من حيث الأهداف والقوانين والأنظمة المختلفة من بلد لآخر، كل ذلك قد يؤثر على طبيعة عمل المدقق الداخلي، مما دعت الحاجة لوجود معايير واسس تحكم عمله ولخلق تجانس بين نتائج الأعمال التي يؤديها المدققين الداخليين وإمكانية الاعتماد عليها بصورة واسعة. لذلك تعد معايير التدقيق الداخلي (IIA) التي تم إنشائها من قبل معهد المدققين الداخليين (Institute Of Internal Auditors) في الولايات المتحدة الأمريكية المبادئ الأساسية لمهنة التدقيق الداخلي والواجب الالتزام بها من قبل المدققين الداخليين عند أداء مهامهم، كونها تشكل أدلة استرشادية متكاملة تساعد على تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال.

ومن الله العون التوفيق

المبحث الأول

١- منهجية البحث

تعد منهجية البحث الخطوة الأولى التي تحدد المسار العلمي الذي أختره الباحث والطريقة العلمية المنظمة التي من خلالها يتم تناول مشكلة الدراسة وتحديد أبعادها، وتتضمن مشكلة وأهميته وأهدافه واستعراض فرضياته التي بني على أساسها ومن ثم تحديد مخطط البحث الافتراضي والحدود المكانية والزمانية للدراسة والأساليب المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات التي تستعمل في أبحاثه.

أ- مشكلة البحث

شهد الاقتصاد العالمي جملة من الأزمات المتعاقبة والانهيئات المالية للوحدات الاقتصادية العالمية، إن مرد تأثر شركات التأمين بهذه الأزمات هو طبيعة وخصوصية نشاطها الفني، هذه الخصوصية تجعل شركة التأمين غير قادرة على تحديد هامش ربحها كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، لهذا أوجدت حاجة ملحة لدفع شركات التأمين لمواجهة مثل هذه الأزمات مستقبلاً، وذلك بتطبيق إجراءات تدقيق فعالة تسهر على احترام وتنفيذ الإطار التشريعي والتنظيم الداخلي الخاص بسير مختلف العمليات، وذلك لكون التدقيق الداخلي آلية لكشف مبكر وأداة إنذار مسبق عن الأخطاء والانحرافات المحتملة خلال إنجاز تلك الأنشطة. وقد تم صياغة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية :

١. ماهو واقع التدقيق الداخلي في شركات التأمين، وماهي التحديات التي تواجهه ؟

٢. ما مدى التزام إدارات التدقيق الداخلي في شركات التأمين العراقية بتطبيق المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (IIA)؟
٣. ماتأثير الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية (IIA) على النشاط التأميني لشركات التأمين؟

ب- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الجوانب الآتية :

١. بيان خصوصية شركات التأمين، ومعرفة طبيعة نشاطها المعقد والقائم أساساً على تحمل المخاطر المهددة للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال التطرق لأهم العمليات المكونة له بدءاً بعملية الاكتتاب، عناصرها وخصوصيتها، إضافة إلى عملية التعويض.

٢. يستمد هذا البحث أهميته من محاولة استكشاف واقع التدقيق الداخلي في شركات التأمين ، كما يمكن أن يكون ذو أهمية كبرى بالنسبة للإدارات العليا في شركات التأمين العراقية من خلال تقييم التدقيق الداخلي، مما يعطي مؤشراً على إمكانية الاعتماد على تقارير المدققين الداخليين.

٣. يسهم البحث في التعريف بأهمية التدقيق الداخلي على النشاط التأميني ، كونها أداة تتحكم في كل المخاطر المهددة، وتكشف عن كل الأخطاء والانحرافات المحتملة، بالشكل الذي يضمن بقائها واستمرارها في أداء دورها، من خلال وفائها بالتزاماتها المستقبلية وتوفيرها للحماية المثالية لمصالح الأطراف المعنية.

٤. يستمد البحث أهميته من الدور الحيوي والهام لصناعة التأمين في الاقتصاد الوطني كونها مكوناً أساسياً في قطاع الخدمات المالية لكل اقتصاد، لذلك ازداد الاهتمام بهذا النشاط وإمكانية جعله أو تحويله إلى نظام تأميني يعمل وفق معايير وأسس حديثة للإدارة التأمينية بشكل خاص ومساهمة في خلق وتطوير سوق تأمينية تتوافق والمتطلبات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

ج- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١. التعرف على أهمية التدقيق الداخلي وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه، كذلك معرفة المسؤوليات التي تقع على المدقق الداخلي.
٢. تقييم التدقيق الداخلي في شركات التأمين العراقية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات والأهداف المرجوة منه بالمقارنة مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (IIA).
٣. إبراز النشاط التأميني والعمليات الأساسية المكونة له في شركات التأمين بغية توضيح الرؤيا للأطراف ذات الصلة بالعملية التأمينية (المؤمن لهم).
٤. التعريف بأسس التدقيق الداخلي على القطاع التأميني بصفة عامة وكيفية تطبيقه على النشاط الفني في شركات التأمين العراقية بصفة خاصة.

٥. بيان دور عملية التدقيق الداخلي على شركات تأمين، كوسيلة هامة تضمن سير وتنفيذ العمليات الفنية بفعالية، في ظل احترام التشريعات والقواعد المنظمة لقطاع التأمين، من أجل حماية حقوق حملة الوثائق وزيادة ثقتهم بالشركة.

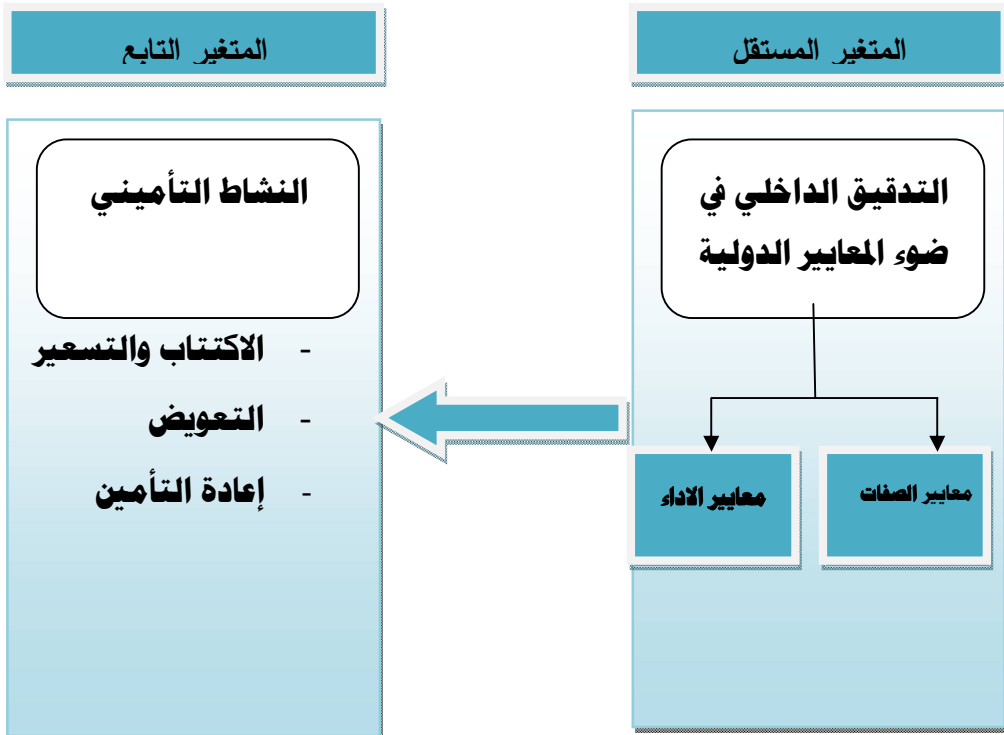
د- منهج البحث

اعتمد الباحثان على منهجين الوصفي و التحليلي، لأنهما الأكثر ملائمة لدراسة خصائص متغيرات البحث ، إذ يقوم البحث عن طريق المنهجين بوصف مشكلة الدراسة ، ودراسة العلاقة بين متغيراته ، وتقديم البيانات عنها مبيناً أسبابها ونتائجها وتحليلاتها، بقصد التوصل إلى استنتاجات وتقديم توصيات بشأنها.

هـ - حدود البحث

- أ- الحدود المكانية : تم اختيار شركة التأمين العراقية العامة كدراسة حالة.
- ب- الحدود الزمانية : تغطي بيانات البحث المدة من ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦.
- و- مخطط البحث : يوضح مخطط البحث مجموعة العلاقات المنطقية التي تبين الملامح الرئيسة للواقع الذي يهتم به البحث، الشكل (١) يبين نموذج المخطط الفرضي للبحث.

شكل (١) أنموذج المخطط الفرضي للبحث



المصدر: إعداد الباحث

ز- فرضيات البحث

يستند البحث إلى الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسة " هناك تأثير ذو دلالة معنوية بين التزام إدارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) والنشاط التأميني لشركات التأمين " ويتفرع منها الفرضيات الآتية :

أ. الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لالتزام إدارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني (الاكتتاب والتسعير) لشركات التأمين.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لالتزام إدارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني (التعويضات) لشركات التأمين.

ج. الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لالتزام إدارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني (إعادة التأمين) لشركات التأمين.

ح- مصادر جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية المعتمدة في البحث

١- مصادر البيانات والمعلومات: لغرض تغطية الجانبين النظري والعملي في هذا البحث والحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة أعتمد الباحث على المصادر الآتية:

أ- التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بموضوع البحث.

ب- الكتب العراقية والعربية والأجنبية.

ج- المقالات والدوريات والبحوث.

د- المسح عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) في إغناء البحث بجانب مهم من المعلومات في إعداد الجانب النظري لحدثة موضوع البحث .

هـ- البيانات المالية ونتائج الأعمال للشركة عينة البحث.

و- استبانة الدراسة تعد الأداة الرئيسة التي اعتمدها البحث في عملية جمع البيانات اللازمة لاختبار قبول او رفض الفرضيات.

٢- أدوات التحليل والمعالجة الإحصائية للبحث.

ط- وصف استمارة الاستبانة المعتمدة للبحث

اعتمد الباحث على عدة وسائل لجمع البيانات، وأن إستمارة الإستبانة من بين أهم تلك الوسائل، وتم وضع محاور الاستبانة والعبارات المناسبة والملائمة لكل محور، وبعد أعداد استمارة الاستبانة بصيغتها الأولية تم عرضها على عدد من السادة المحكمين ذوي الاختصاص لغرض تقويمها وإبداء آرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بمدى ملائمة (فقرات المقياس مع الأهداف التي أعدت من أجلها)، وتم إجراء معالجة الاستبانة على وفق مقياس (ليكرت الخماسي)، وكما موضح في الجدول (١):

الجدول (١) مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	اتفق تماماً	اتفق	لا رأي	لا اتفق	لا اتفق تماماً
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

١- الصدق والثبات:

أ- الصدق الظاهري: يُعد الصدق من الشروط الضرورية لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يُدلّل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري وهو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين

ب- الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين: أولاً- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات افراد العينة والبالغ عددها (٧٤) استمارة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (٧٦) فقرة إلى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية، وتم إستخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين فبلغ (٠.٧٧) وباستخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (٠.٨٤) وهو معامل ثبات مقبول.

ثانياً- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: إنَّ معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (٦٨) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ معامل ثبات المقياس (٠.٩٣) ويُعد المقياس متسقاً داخلياً، لأن هذه المعادلة تعكس مدى إتساق الفقرات داخلياً

٢- دراسات سابقة

سيتم عرض اهم الدراسات ذات العلاقة من قريب أو من بعيد بموضوع البحث، على الرغم من أن الدراسات المقدمة في هذا المجال قليلة جداً، موضحاً في كل دراسة مشكلتها وأهدافها، والنتيجة التي تم التوصل إليها متطرقاً إلى أوجه الاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية وما الذي أضافته الدراسة الحالية وكالاتي:

أ- ناظم حسن عبد الصمد ٢٠١٠.

عنوان الدراسة	دور التدقيق الداخلي وفقاً للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها، دراسة ميدانية في معمل سمن طاسلوجة.
مشكلة الدراسة	تلخصت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية: ١- هل يمكن العمل على وفق المفاهيم والاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي ٢- هل تعزز القدرة التنافسية للشركة من خلال اعتماد المفاهيم والاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي في الرقابة على كلف الجودة والالتزام بمؤشرات قياسها
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي: ١- التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي وفقاً للمفاهيم والاتجاهات الحديثة. ٢- التعرف على كلف الجودة وتصنيفاتها ومؤشراتها. ٣- الوقوف ميدانياً على دور التدقيق الداخلي في الرقابة على تكاليف الجودة وبما يعزز القدرة التنافسية للشركة.
أهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة إلى وجود قصور واضح في التدقيق التقليدي في الرقابة على كلف الجودة ومؤشراتها المالية والتشغيلية، كونه محدوداً بالمتابعة للدفاتر والسجلات المحاسبية فقط.
أهم التوصيات	توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يمكن تحديدها بالآتي: ١- على الإدارة أن تسعى إلى تعميق حالة الالتزام بالمفاهيم والاتجاهات الحديثة للتدقيق الداخلي من قبل العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالشركة من خلال التركيز على التدقيق التشغيلي الذي يشمل كل أنشطة الشركة. ٢- تعيين على إدارة الشركة تأهيل فريق التدقيق الداخلي في الشركة من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة.

ب- فطيمة يحيوي ٢٠١٢

عنوان الدراسة	دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني، دراسة حالة الجزائر
مشكلة الدراسة	ما هو الدور الجديد لهيئات الإشراف في الرقابة التأمينية بصفة عامة، وعلى قطاع التأمين في الجزائر بصفة خاصة.
أهداف الدراسة	دراسة واقع الرقابة والهيئات المشرفة عليها في الجزائر ومحاولة تقييمه.
أهم الاستنتاجات	كانت أهم نتائج الدراسة هي أن خصوصية نشاط التأمين تستوجب أن تكون الرقابة على هذا النشاط على قدر عالٍ من الدقة، الأمر الذي يقضي توفر هيئات إشرافية على قدر من الكفاءة تمكنها من تطبيق عملية الرقابة.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة إلى العمل على التوجه نحو استخدام المعايير النوعية في عملية الرقابة على التأمين، والعمل على إعادة تقييم الملاءمة المالية، وإعداد إطار واضح للمخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها شركات التأمين.

ج- هيا مروان ابراهيم لظن ٢٠١٦

عنوان الدراسة	مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة.
مشكلة الدراسة	ما مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO في القطاعات الحكومية في قطاع غزة ويتفرع منه الأسئلة الآتية: - ما مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم مخاطر البيئة الداخلية؟ - ما مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها؟
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى الآتي: - الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر وأنواعها وأسس إدارتها وآليات تقييمها والإجراءات المتبعة للحد منها. - بيان أهمية دور التدقيق الداخلي ودوره في رفع كفاءة القطاعات الحكومية.
أهم الاستنتاجات	كانت أهم نتائج الدراسة هي غياب اللوائح المنظمة لأداء التدقيق الداخلي للقيام بدوره في تقييم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة وكذلك غياب الدور الفاعل للتدقيق الداخلي لمراجعة التقنيات المستخدمة بتحديد المخاطر.
أهم التوصيات	أوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل مفهوم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية وضرورة الاهتمام بتفعيل دور التدقيق الداخلي في القطاعات الحكومية بالنظر إلى دوره الإيجابي في إضافة قيمة وتحسين العمليات.

د- علاء حسن كريم الشرع ٢٠١٧

عنوان الدراسة	مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في الشركات المساهمة العامة بالعراق دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية
مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة البحث بأن عدم التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الدولية بالمصارف العراقية انعكس سلباً على جودة التقارير التي يعدها المدقق الداخلي.
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على عينة من المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.
أهم الاستنتاجات	عدم وجود اهتمام كافٍ من قبل المدققين الداخليين بمعايير الكفاءة وبذل العناية المهنية اللازمة، وكذلك وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بتطبيق المعايير الدولية في المصارف العراقية وانخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق.
أهم التوصيات	توصي هذه الدراسة بضرورة اهتمام الجهات الادارية في المصارف العراقية بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل الشركات، وكذلك ضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

المبحث الثاني/ الاطار النظري للتدقيق الداخلي

أ- مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً كبيراً ومهماً في توجيه عمليات الوحدة الاقتصادية، وكذلك تقييم الأنشطة المالية والإدارية والتشغيلية، وتقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات لتحقيق الضبط وحماية الموجودات، حيث أن بدايات وجود التدقيق الداخلي قد اقتصر على تدقيق المستندات بعد الصرف وهو ما يعرف بـ(التدقيق اللاحق)، لغرض كشف أخطاء التسجيل بالدفاتر، أما الآن وكنتيجة حتمية لتوسع أعمال بعض الوحدات الاقتصادية، أصبح التدقيق الداخلي يشمل التدقيق الحسابي قبل الصرف (التدقيق السابق)، وذلك للتأكد من سلامة الإجراءات(سلمان وآخرون، ٢٠١٧: ١٦٣). لذا فإن المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي يتمثل بوظيفتين وهما:

أولاً- خدمات التأكيد الموضوعي: هي فحص موضوعي للأدلة وذلك لتوافر التقويم المستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية.

ثانياً- الخدمات الاستشارية: وهي عمليات المشورة التي تقدم لجميع الأقسام داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات، والهدف منها هو تحسين عملياتها (رضوان، ٢٠١٢: ١٢)، وقد وردت بعض التعريفات التي تناولت التدقيق الداخلي بحسب التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة، وسيتم استعراض بعض التعريفات المختلفة لهذه الوظيفة.

فقد عرفه معهد المدققين الداخليين (IIA) بداية عام ١٩٧٤ في أول نشرة أصدرها بعنوان Statement Of Responsibilities Of the Internal Auditor في ذلك الوقت بأنه:

"النشاط التقييمي المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم الخدمات الوقائية للإدارة" وتوالت بعد ذلك التعريفات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين حيث دأب المعهد على تحديث التعريف كلما اقتضت التطورات

المهنية وتلك التي تطرأ على المشروعات والمنشآت، كما أجتهد الكثير من الكتاب والباحثين في وضع تعريف للتدقيق الداخلي". ويرى الباحثان ان التدقيق الداخلي "هو نشاط مستقل داخل الوحدة الاقتصادية تنشئه الادارة لتحقيق أهدافها المرجوة والمتمثلة بحماية الموجودات من السرقة والغش والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام، والاطمئنان على دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية".

ب- أهمية التدقيق الداخلي

تأتي أهمية التدقيق الداخلي بكونها أداة للإدارة والتي يجب من خلالها أن تضمن سير عمل الوحدة الاقتصادية، حيث أن التدقيق الداخلي لا يكشف الأخطاء فقط في آليات تطبيق القوانين التي تحكم الأنشطة العامة، ولكن يكشف الأخطاء في القوانين نفسها، وبالتالي تحسين النظام بأكمله (Dumitrescu-Peculea & Calota 2014: 10) تطورت وزادت أهمية التدقيق الداخلي نتيجة مجموعة من العوامل والمتمثلة بالاتي (الجابري، ٢٠١٤: ١٥-١٠):

- ١- كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتوسع أعمالها.
- ٢- الحاجة إلى حلفماية أموال الوحدة الاقتصادية من الغش والسرقة.

ج- أهداف التدقيق الداخلي

يهدف التدقيق الداخلي إلى ترشيد قرارات الإدارة في الوحدات الاقتصادية، من خلال تقديم آراء مستقلة وموضوعية، فضلاً عن النشاط الاستشاري الذي يهدف إلى تحسين العمليات، من خلال عملية التدقيق المستقلة وتقييم فاعلية العمليات، وتزويد الإدارة بالتحليل الموضوعي والاقتراحات البناءة، لذا يمكن تقسيم أهداف التدقيق الداخلي إلى نوعين هما: (حنان، ٢٠١٦: ١٣).

أهداف تقليدية تتمثل بالاتي	أهداف حديثة تتمثل بالاتي
أ- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها. ب- إبداء الرأي الفني عن عدالة القوائم المالية. ج- اكتشاف الأخطاء أو الغش بالدفاتر والسجلات المحاسبية. د- تساعد الإدارة العليا على وضع السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.	أ- متابعة وتنفيذ الخطط وتحديد الانحرافات وبيان أسبابها. ب- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية. ج- تحقيق الكفاءة الاقتصادية. د- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

د- منافع التدقيق الداخلي

إن وجود وظيفة التدقيق الداخلي بشكل مستقل يحقق العديد من الفوائد والمنافع للوحدة الاقتصادية ومنها نذكر الآتي (العبدلي، ٢٠١٢: ٣٢-٣٣):

- ١- الاعتماد على البيانات والمعلومات التي يوفرها التدقيق الداخلي بشكل دوري، بحيث أن هذه البيانات والمعلومات الموثوق بها تتزايد عندما تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات، وخصوصا فيما يتعلق منها بتوظيف الموارد المتاحة.

٢- يعطي التدقيق الداخلي مؤشراً لمدى تحقيق أهداف وغايات الوحدة الاقتصادية، ومدى الانحراف عن المعايير، وتساعد الوحدة الاقتصادية على تصحيح مسارها ومساعدتها في التخطيط واتخاذ القرارات.

هـ - أوجه الشبه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يوجد العديد من أوجه التشابه الرئيسة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، ويجب أن يتمتع كلاهما بالكفاءة المهنية كمدققين، وأن يقوموا بعمليات التدقيق على نحو موضوعي في كافة مراحل عملية التدقيق وعند التقرير عن النتائج، وإن استقلالية المدقق من أهم الخصائص التي يجب توافرها سواء في التدقيق الداخلي أو في التدقيق الخارجي، وإن كلاهما يتبع نفس المنهجية في تنفيذ عمليات التدقيق من حيث التخطيط وتنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساس، وكلاهما يستخدم أنموذج خطر التدقيق ومستوى الأهمية النسبية لتحديد مدى الاختبارات وتقييم النتائج (Elder,et.al,2010,p820).

ويمكن بيان أوجه التشابه ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالآتي (محسن، ٢٠١١: ٢٩):

- ١- كلاهما يتمتع بالتأهيل العلمي والمهني والاستقلالية.
- ٢- كلاهما يهدف إلى منع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب.
- ٣- كلاهما يساعد في توافر نظام محاسبي فعال يقوم بتوفير المعلومات التي تساعد في إعداد القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف المعنية.
- ٤- كلاهما مطلوب منهما بذل العناية اللازمة في تأدية أعمالهما، وإلا تعرضا إلى المسائلة.

و- أنواع التدقيق الداخلي

قسّم معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع رئيسة هي: (عبدالصمد، ٢٠١٠: ١٥٧)

- ١- تدقيق الالتزام: ويعد حجر الزاوية لمهنة التدقيق الداخلي، حيث أن مهمة التدقيق الداخلي هو التأكيد على حسن الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها.
- ٢- التدقيق التشغيلي: أن الهدف الرئيس من التدقيق التشغيلي هو التحقق من أن جميع الأنشطة الإدارية تنجز أعمالها بكفاءة وفعالية واقتصادية
- ٣- التدقيق المالي: وهو الفحص التام للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها للتحقق من مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأي متطلبات أخرى.
- ٤- تدقيق نظم المعلومات: الهدف منه هو التأكد من سلامة البيانات وصحة ودقة مخرجات النظم المحوسبة.
- ٥- تدقيق الأداء: وهو التأكد من أداء الموظفين بـ(فعالية وكفاءة واقتصادية) ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة ويتم بموجب هذا التدقيق الفحص الشامل للأساليب الإدارية من خلال:

- تقييم الأداء: مدى انسجام وتوافق السياسات والخطط مع الإجراءات المتبعة للتحقق من مدى الاستخدام الأمثل وكشف الانحرافات وتقديم التقارير عنها وطرائق المعالجة.

- الحكم على الكفاية وترشيد الإنفاق: ويتم من خلال حصر الضياع في استخدام الموارد المتاحة في الوحدة الاقتصادية.

٦- التدقيق البيئي: وهو مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية لعدم الإضرار بالبيئة واتخاذ الإجراءات الخاصة للتخلص من النفايات.

ز- واجبات المدقق الداخلي

إنَّ من بين الواجبات التي يجب القيام بها من قبل المدقق الداخلي هي الآتي (المدهون، ٢٠١٤: ٢٧):

أولاً- تطوير النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال متابعة ومراقبة تطبيقاتهما، وتقديم المقترحات لغرض تطويرهما.

ثانياً- اختبار البيانات والمعلومات (المالية والتشغيلية)، وكذلك إجراء الاختبارات للمعاملات بشكل تفصيلي.

ثالثاً- فحص وتقييم الجدوى الاقتصادية للعمليات والأنشطة ومدى كفايتها وفعاليتها.

رابعاً- فحص وتقييم الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى. ولأجل تحمل تلك الواجبات ينبغي على المدقق الداخلي اكتساب المهارات الآتية (رضوان، ٢٠١٦: ١٦):

(١) مهارات التفكير الإنتقادي والتحليلي.

(٢) قدرة المدقق على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو الأفراد العاملين فيها أو النظام المتبع.

(٣) المعرفة بالمبادئ والمفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.

(٤) الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني.

المبحث الثالث/ الإطار النظري للتأمين

أ- النشاط التأميني

إنَّ لصناعة التأمين في المجتمعات الحديثة أصبح لها دور كبير لدرء الأخطار، حيث لا يمكن للأفراد والمجتمعات إغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتأمين يعد الوسيلة المثلى لحماية الأفراد وممتلكاتهم ووسائل الإنتاج و رؤوس الأموال من الأخطار المحتملة كافة التي قد يتعرضون لها، ومن الضروري ونحن بصدد دراسة النشاط التأميني أن نتطرق إلى مفهوم وتعريف التأمين، أهمية التأمين، خصائص التأمين، و تقسيمات التأمين والتعرف على طبيعة النشاط الفني لشركات التأمين عن طريق إعطاء خلفية نظرية عنها، كل ما ذكر سنوضحه عن طريق الآتي:

أولاً- مفهوم وتعريف التأمين

في السابق كان الإنسان يعتمد على ما يدخره لتغطية الأخطار التي قد يتعرض لها، ومع مرور الزمن أن الفرد مهما كانت ثروته فإنه لا يستطيع تغطية نتائج الأخطار بسبب ضخامتها، و بدأ يسعى للتعاون مع أطراف أخرى قد تتعرض لنفس الخطر، وأصبحت هذه الأفكار تتطور بشكل تدريجي إلى أن تشكل لدينا التأمين بمفهومه الحالي (يحياوي، ٢٠١٢: ٨)، ويعتمد التأمين على مجموعة قواعد (تنظيمية، فنية وقانونية) مبنية على مبدأ التعاون بين المؤمن لهم في تحمل الخسائر التي قد يتعرض لها أي منهم، باعتبار أن الخسارة مهما كانت جسيمة فإن عبئها ينخفض كثيراً عندما يكون هناك تعاون بين المؤمن لهم، وأن الخسائر التي يصعب على الفرد تحملها بمفرده فإنه يسهل حملها عندما ينهض بها أفراد كثيرون، وفق هذا المفهوم فالتأمين ينطوي على تعويض المؤمن له عن الخسارة المالية التي تعرض لها نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك من خلال توزيع هذه الخسارة وفق أسس فنية على مجموعة كبيرة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر (مرزة، ٢٠٠٦: ٥٨)، إذ تقوم شركات التأمين بتحصيل أقساط من أعداد كبيرة من المؤمن لهم ومن خلال تلك الأقساط المجمعة لديها فإنها ستدفع ما يقابل الخسائر المتحققة، وكلما كانت الأعداد كبيرة والأخطار المؤمن عليها متطابقة ومتشابهة كلما اقتربت شركات التأمين من تحقيق هدفها بكل دقة، دون أن تعرض نفسها لازمات مالية قد تؤدي إلى إفلاسها (شيخ، ٢٠١٠: ٢١-٢٢)، لذا فإن شركات التأمين تراعي في سياستها الاكتتابية الكثرة العددية لمحال التأمين وهو ما يسمى بـ(قانون الأعداد الكبيرة) والذي يعد أحد المكونات الأساس في عمل التأمين، إذ يتم توزيع وتشتيت عبء الخسائر على عدد كبير من المحال المعرضة للخطر، ويفيد هذا القانون على أنه "كلما ازداد حجم العينة موضوع البحث (المحال المعرضة للخطر) يقترب الاحتمال من اليقين"(الوردي، ٢٠١٦: ٢٠-٢١)، وإن أردنا أن نعرف التأمين فأننا نجد أدبيات التأمين تزخر بتعاريف متنوعة تختلف عن بعضها من حيث الزاوية التي يُنظر فيها لفكرة التأمين، وكالاتي:-

هو أداة لتقليل الخطر، وذلك من خلال تجميع عدد كافٍ من المحال المعرضة للخطر، ليكون بالإمكان التنبؤ بالخسارة. وتم التركيز هنا على ضرورة وجود عدد من المحال المعرضة إلى نفس الخطر (الخرعلي، ٢٠١٣: ٣٣).

كما يعرف التأمين اقتصادياً بأنه "وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلاً وتسبب خسائر يمكن قياسها مادياً ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها" (السيفو، وآخرون، ٢٠٠٩: ٩٤-٩٥).

أما من الناحية القانونية فقد عرف القانون المدني العراقي في المادة ٩٨٣ التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عوض مالي آخر عند وقوع الحادث المؤمن ضده وذلك في مقابل أقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن" (الوردي، ١٩٩٩: ٧١-٧٢).

وقدّمت مؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية تعريفاً للتأمين بأنه "تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين (شركات التأمين) والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، أو لتوافر مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر (Rejda، ٢٠٠٦: ٥١).

ويرى الباحثان بأن التأمين هو "وسيلة فنية لتوافر الحماية للأفراد والوحدات الاقتصادية من الأخطار والخسائر حال وقوعها، حيث يتم تشتيت هذه الخسائر على أكبر عدد ممكن من الأفراد، ويتم ذلك بموجب اتفاق مسبق ما بين الطرفين المتعاقدين (المؤمن / شركة التأمين و المؤمن لهم)، ويلتزم المؤمن بمقتضاه تعويض المؤمن له في حالة تعرضه لخسائر معينة، مقابل أقساط يؤديها المؤمن إلى المؤمن له

ثانياً- أهمية التأمين

أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار التي لا يمكن للأفراد والمجتمعات إغفالها، وإغفال دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ولاسيما في ظل توسع قاعدة الأخطار وانتشارها، فالتأمين هو الوسيلة لحماية الممتلكات و وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال، وتوافر ضمان لحماية الأسرة والأفراد من الأخطار كافة التي قد يتعرضون لها من خلال توافر التغطية التأمينية للأفراد والوحدات الاقتصادية من نتائج الأخطار، لذا فإن للتأمين أهمية اقتصادية واجتماعية تتلخص بالآتي:

١- أهمية التأمين من الناحية الاقتصادية

أ- يعد التأمين أفضل وسيلة من وسائل الادخار حيث تقوم شركات التأمين بتجميع أقساط التأمين من المؤمن لهم واستثمارها في مجالات عديدة كالمجالات الاستثمارية.

ب- يساعد التأمين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بما يقدمه من حماية للأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يشجع ويطمئن أصحاب الأموال من استثمار أموالهم بدون خوف.

ج- التأمين يبعث الأمان في نفوس المؤمن لهم فبوجود التأمين يشعر المؤمن له براحة تامة واطمئنان لأي خسارة تواجهه مما يسهم في زيادة إنتاجيته لكونه مطمئناً على أمواله وممتلكاته عند حدوث أية خسارة (البلداوي وآخرون، ٢٠١٥: ٦٦-٦٧).

د- زيادة تسهيلات الائتمان نظراً لما يقده التأمين من ضمانات للقروض المصرفية.

هـ- الوقاية والحد من الخسائر سواء بالمساهمة في تمويل إجراءات وتدابير منع وتقليل الخسائر، أو نشر الوعي الوقائي بين المواطنين والمشروعات الاقتصادية (الخرز علي، ٢٠١٣: ٤٩).

٢- أهمية التأمين من الناحية الاجتماعية

أ- التعاون بين الأشخاص بهدف ضمان خطر معين، فيقوم كل منهم بدفع قسط أو اشتراك لتغطية الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها أي أحد منهم، تظهر أيضاً الوظيفة الاجتماعية في تشريعات العمل، والتأمين الاجتماعي وما يترتب على ذلك من إنشاء

مؤسسات للتعويض عن الأمراض والحوادث المهنية والشيخوخة والبطالة وغيرها من الصناديق التي تنشأ لهذا الغرض.

ب- من بين الفوائد الناشئة عن تجميع المبالغ الضخمة لدى شركات التأمين والذي يقوم بدور مهم في تحقيق التكافل الاجتماعي لمواجهة البطالة والمرض والشيخوخة والوفاة وغيرها من الأحداث الطارئة التي لا بد أن تواجهها الأسر (شهرزاد، ٢٠١٥: ١٠).

ج- تعمل شركات التأمين على أعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على زيادة حدوثها وذلك للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار أن حدثت ومن ثم تقوم بأعداد توصيات لأتباع أفضل الوسائل لمنعها أو للحد منها ومن الخسائر الناتجة عنها (العامري، ٢٠١٤: ٢١-٢٢).

ثالثاً- خصائص التأمين

أن خصائص الخدمات بشكل عام تنطبق على الخدمات التأمينية، إلا أن الاختلاف يتعلق بالأنشطة والإجراءات المتبعة في تقديم الخدمة التأمينية وطريقة الأداء والعاملين ومن حيث طبيعة المستفيدين واختلاف حاجاتهم ورغباتهم وطبيعة المنافع التي يرغبون بها، حيث أن الخصائص التي تتميز بها الخدمة التأمينية عن الخدمات الأخرى تتمثل بالآتي:

١- اللاملموسية: تتمثل هذه الخاصية في التأمين بالمقارنة مع الخدمات الأخرى تأخذ بعداً أعمق كون الزبون لا يحصل على منفعة حال تعاقدته على وثيقة التأمين، وإنما يحصل على وعد الحماية من الأخطار المحددة في الوثيقة.

٢- الخدمة التأمينية تنسم بضيق نطاقها الجغرافي على العكس من السلع المادية التي تتصف بسعة نطاقها الجغرافي وتعدد قنوات التوزيع واختلافها.

٣- المنفعة المتحققة من الخدمة التأمينية ذات طابع احتمالي مستقبلي من جانب قد يحصل أو لا يحصل المؤمن له على المنفعة، ومن جانب آخر لا يتمتع المؤمن له بها مباشرة، لذا يشعر المؤمن له عند انقضاء مدة التأمين دون تحقق خسارة تعوض عنها شركة التأمين بأنه قد خسر قسط التأمين مقابل لا شيء مما ينتج عن هذا الفهم الخاطئ والضبابي للمنفعة من الخدمة التأمين عزوف الأفراد عن التأمين.

٤- الخدمة التأمينية غير قابلة للتخزين وإنها تباع ثم تنتج وتستهلك.

٥- المؤمن له يرى تحقق منفعة الخدمة التأمينية في التعويض عن الخسائر التي يتكبدها ويعتقد أنها مغطاة في وثيقة التأمين. (البلداوي وآخرون، ٢٠١٣: ١٢٨- ١٢٩).

رابعاً- نشاط التأمين

على الرغم من وجود العديد من الوظائف (الأنشطة) والعمليات الأخرى في التأمين مثل (المبيعات، الاستثمار، المحاسبة، النواحي القانونية، والعديد من المهام والعمليات الإدارية الأخرى)، إلا أن جميع هذه الوظائف (الأنشطة) والأعمال موجودة في الصناعات الأخرى، ولكن هنالك أنشطة خاصة للنشاط التأميني والمتمثلة بـ(الإكتتاب، التسعير، التعويض، إعادة التأمين) وهي من الخصائص المميزة والفريدة في صناعة التأمين.

(١) مفهوم وتعريف الإكتتاب

إنَّ عملية الترويج للخدمات التأمينية والنجاح في كسب الزبائن وتقديمهم لطلبات التأمين، تمثل المرحلة الأولى لبدء العملية التأمينية ضمن إطارها الفني، وإذا كانت الدورة التصنيعية لأي منتج (عدا الخدمة التأمينية) تبدأ مع دخول المواد الأولية في الورشة الصناعية، فإنَّ منتج التأمين يبدأ تصنيعه بدخول طلب التأمين "ورشة الاكتتاب".

تعد عملية الاكتتاب أهم وأخطر وظيفة، وتعتمد عملية الاكتتاب عند وضع السعر على البيانات الأكتوارية، لذلك يرى العديد من خبراء التأمين أن الاكتتاب ليس فقط جزءاً من التأمين بل هو التأمين ذاته، فبدون الاكتتاب لا يكون هناك تأمين، وأن مصطلح الاكتتاب يعود إلى ممارسات التأمين البحري في القرن السابع عشر، حين كان الأشخاص الذين يقبلون حصة من الخطر التأميني يوقعون تحت ديباجة الاتفاق مع المؤمن له أسفل القسيمة، ومن هنا جاء مصطلح المكتتب (الموقع أدناه) ويقابله بالإنكليزية (Underwriter) ومنها جاء اشتقاق كلمة يكتتب (Underwrite)، والاكتتاب (Underwriter). ومع تطور صناعة التأمين بدأ هذا المصلح يكتسب أبعاداً فنية تفصيلية، ليعكس أهم وأخطر مرحلة تمر بها العملية التأمينية (الوردي، ٢٠١٥: ٢٢٣).

الإكتتاب في التأمين هو عملية تحديد الاخطار التي يجب قبولها من قبل شركة التأمين وكيفية التأمين عليها وتحديد الأسعار المقبولة حسب درجة كل خطر (Bingham, E. 212: Russell, 2011).

ويرى الباحثان أن عملية الاكتتاب هي مرحلة مهمة لدراسة وتحليل طلب التأمين وكذلك تصنيف الخطر المؤمن ضده، وبعد ذلك يتم تقييمه وتسعيره، ولى ضوء ذلك يتم اتخاذ قرار قبول أو رفض طلب التأمين، لذلك السبب تم اعتباره التأمين بذاته وليس وظيفة مجردة فقط كون التأمين قائم على اساس الاكتتاب وبدونه لا يكون تأمين.

(أ) مبادئ الاكتتاب

توجد ثلاثة مبادئ مهمة للاكتتاب هي:

المبدأ الأول/ اختيار طالبي التأمين وفقاً لمستويات اكتتاب الشركة: وهنا يكون الانتقاء من الوحدات الاقتصادية أو الافراد الذين لديهم معدل الخسارة ضمن المعدل الطبيعي.

المبدأ الثاني/ الموازنة الصحيحة داخل كل تصنيف سعري: وهذا يعني المحافظة على التوازن بين مختلف الفئات لكل نوع من أنواع التأمين، لتوافر التنوع للحد من الاخطار (عريقات، ٢٠٠٨: ٥١).

المبدأ الثالث/ العدالة بين حاملي الوثائق: وذلك يعني أنه يتم تقاضي أسعار عادلة، ويجب أن تتحمل كل مجموعة من حاملي الوثائق بتكلفتها الحقيقية من الخسائر والمصروفات (ريجد، ٢٠٠٦: ٧٩٧-٧٩٨).

(ب) خطوات عملية الاكتتاب

تتمثل الخطوات الأساس المتبعة لعملية الاكتتاب في الآتي:

أ- قيام شركة التأمين بإصدار بيان عن سياسة الاكتتاب: يجب أن تكون متوافقة مع أهداف شركة التأمين، فقد يكون الهدف هو الحصول على حجم أعمال صغيرة بأرباح مرتفعة، أو الحصول على حجم أعمال كبيرة بأرباح منخفضة، حيث يتم إصدار دليل الاكتتاب بشكل مفصل والذي يُحدد (نوع التأمين المكتتب فيه/المناطق المشمولة بالتغطية/أسلوب التسعير المستخدم/الأعمال المقبولة أو المرفوضة/مبالغ التأمين المكتتب فيه).

ب- جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن طالبي التأمين: قيام المكتتب بطلب معلومات معينة لتساعده على اتخاذ القرار أما بقبول التأمين أو رفضه، و تختلف هذه المعلومات باختلاف نوع التأمين.

ج- تحليل المعلومات بتقييم الخطر: وهي مرحلة فحص المعلومات للتأكد من صحتها والربط بينها لغرض تقييم الخطر المعروض للاكتتاب فيه.

د- اتخاذ قرار الاكتتاب: بعد مرحلة فحص المعلومات وتقييمها، يتم اتخاذ القرار المناسب للاكتتاب، وهناك ثلاثة قرارات للاكتتاب الخاصة بطلب التأمين:

□ قبول طلب التأمين.

□ قبول طلب التأمين بعد إجراء تعديلات أو شروط معينة.

□ رفض طلب التأمين.

هـ- تحديد القسط المطلوب: يتم تحديد القسط بعد وضع الخطر في الفئة التي تناسب درجة الخطر.

و- إصدار مذكرة مؤقتة: تُعد إصدار المذكرة المؤقتة مرحلة وسيطة بين تقديم المؤمن له طلب التأمين وبين إصدار الوثيقة النهائية.

ز- إصدار وثيقة التأمين: أن وثيقة التأمين هي عبارة عن مستند مطبوع وإثبات للتغطية التأمينية (الأمين، ٢٠١٤: ١٧).

(٢) عملية التسعير سنتعرف عليها من خلال الاتي:

(أ) مفهوم وتعريف التسعير: هو العملية التي يتم عن طريقها إيجاد قسط التأمين أو معدل القسط، حيث أن سعر التأمين يمثل تكاليف الإنتاج وبذلك يتشابه مع المنتجات الأخرى، ويختلف تسعير التأمين عن تسعير المنتجات الأخرى بأن الوحدات الاقتصادية تعلم تكلفة الإنتاج مقدماً، لذا يتم تحديد أسعار المنتجات لتغطية التكاليف وتعظيم هامش الربح، بينما في مجال التأمين لا يمكن لشركة التأمين أن تعلم التكلفة الحقيقية للتأمين مقدماً، فقد يكون قسط التأمين غير كافٍ لدفع التعويضات والمصروفات خلال مدة التأمين وذلك بسبب عدم إمكانية تحديد المصروفات والخسائر الفعلية إلا بعد انتهاء مدة وثيقة التأمين (الأمين، ٢٠١٤: ٢٠). ويعرف التسعير بأنه عملية جوهرية وأساس تقوم بها الشركة من خلال الاعتماد على بيانات سابقة بأجراء تحليل مستقل، حيث يتم من خلاله أن تكون التسعيرة تتماشى مع تطور المخاطر، أن عملية التسعير تختلف في التأمينات عنه في القطاعات الصناعية في كونها تعتمد على التنبؤ، بالإضافة إلى تدخل الحكومات في تحديد سعر التأمين (شهرزاد، ٢٠١٥: ٤١). ويرى الباحثان أن أسعار

التأمين تختلف عن أسعار الخدمات الأخرى حيث لا يحددها العرض والطلب ولا التكلفة التاريخية، لكن يقوم بتحديد شركات التأمين، أو بعض الأحيان الهيئات الحكومية المشرفة على شركات التأمين لوضع أسعار تتناسب مع الخدمة وتفرضها على شركات التأمين.

(ب) الشروط الواجب توفرها في الاسعار (احمد، ٢٠١٠: ٨٤-٨٦)

هنالك شروط أساسية واجب توفرها لكي يكون القسط مناسباً وهي:

(أولاً) يجب أن يكون السعر كافياً : بمعنى أن يكون السعر كافياً لتغطية الخسارة المتوقعة من المحال المؤمن عليها ومصروفات تسويتها، ولدفع ما يخص المحل المؤمن عليه من المصروفات التي تنفقها شركة التأمين لغرض القيام بأنشطة التأمين، وقد ينتج عن عدم كفاية السعر تحقيق خسائر متتالية، مما يؤدي الى خروج شركة التأمين من سوق التأمين أو إفلاسه بشكل تام. لذا يتوجب أن يكون القسط كافياً لمقابلة العناصر الآتية:

(١) الخسارة المحتملة: وهذا الجزء من القسط يسمى بـ(قسط الصافي).

(٢) المصروفات: التي تتحملها شركة التأمين لقيامها بأنشطتها (المصروفات الإدارية والعمومية، عمولة المنتجين ... الخ) وتسمى بالتحميلات.

(٣) الحصول على قدر معقول من الربح.

(ثانياً) يجب أن لا يكون السعر مبالغاً فيه (شرط التناسب) (مرزة، ٢٠٠٦: ١٢٢):

(ج) يتطلب أن لا يكون السعر مرتفعاً وأن يتناسب يتفق مع حدة الخطر، وبذلك يستلزم مراعاة درجة احتمال تحقق الخطر ومعدل الخسارة المتوقعة منه، ومما لا شك فيه إن ارتفاع السعر عن الحد المعقول يجعل الأفراد يلجؤون إلى شركات أخرى تعرض أسعاراً أقل، أو إلى وسائل أخرى لإدارة أخطارهم، ولأجل تحقيق شرط التناسب يتوجب تقسيم الوحدات موضوع التأمين إلى وحدات متشابهة ومتجانسة ومتساوية في درجة خطر معين من جهة، ومقدار الخسارة المحتملة منها من جهة أخرى، وقد يترتب على ظاهرة المبالغة بالأسعار أن تتدخل الحكومات في مرحلة ما بعد عملية التسعير أو على الأقل مراقبة العملية كي لا تستغل شركات التأمين ضعف المؤمن له.

(د) الاعتماد على الخبرة السابقة: أن يكون احتساب سعر التأمين معتمداً على الخبرة السابقة والمتركمة في مجال العمل التأميني، حيث يتمثل المعيار في تحديد الخبرة السابقة هو معرفة معدل التعويضات الذي يتم استخراجه من النسبة بين التعويضات التحميلية والأقساط المكتسبة خلال مدة زمنية محددة ولكل نوع من أنواع التأمين، والتعويضات التحميلية للسنة هي التعويضات التي يتم تسويتها خلال السنة مضافاً إليها احتياطي التعويضات في آخر السنة مطروحاً منها احتياطي الأخطار السارية في آخر السنة، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التعويضات} = \frac{\text{التعويضات التحميلية}}{\text{الأقساط المكتسبة}} = \frac{\text{التعويضات المسددة خلال السنة} + \text{احتياطي التعويضات آخر السنة}}{\text{احتياطي التعويضات أول السنة}}$$

(٣) طرائق تحديد أسعار الخدمات التأمينية

هناك عدة طرائق لتحديد أسعار الخدمات التأمينية تتمثل بالآتي:

(أ) التسعير الموجه بالتكاليف: تعتمد هذه الطريقة بشكل أساسي على احتساب تكاليف إنتاج الخدمة، ثم إضافة نسبة إلى هذه التكاليف كهامش ربح، فهناك تكاليف ناتجة عن إصدار وثيقة تأمين فضلاً عن النفقات الإدارية التي تؤثر على تحديد سعر الوثيقة.

(ب) التسعير الموجه بالطلب: يحدد السعر بناءً على كمية الطلب لخدمات التأمين، حيث يحدد سعر مرتفع عندما يكون الطلب مرتفع على الخدمة التأمينية، ويحدد سعر منخفض عندما يكون الطلب قليل.

(ج) التسعير على أساس المنافسة: عندما تحدد الشركة أسعارها على أساس الأسعار التي يحصل عليها المنافسون، فإن التسعير سوف يطلق عليه في هذه الحالة التسعير على أساس المنافسة، ولا يعني هذا أن الشركة لابد أن تتقاضى نفس أسعار المنافسين ولكن يمكن أن تتقاضى أقل أو أكثر، وبالتالي فإن الخاصية المميزة لهذه الطريقة أنها لا تهدف إلى المحافظة على علاقة قوية بين السعر والتكاليف أو الطلب، حيث يمكن أن تختلف التكاليف وأيضاً الطلب (فائزة، ٢٠٠٨: ٧٧-٧٨).

(٣) عملية التعويض: سنتعرف على عملية التعويض من خلال الآتي:

أ- مفهوم وتعريف التعويض

يُعد التعويض من بين أهم الأنشطة في قطاع التأمين، ولا يمكن الاستغناء عنه في جميع الظروف والأحوال، وتتمثل المطالبة بالتعويضات من أولى الإجراءات التي يقوم بها (المؤمن لهم) المتضررين لتعويضهم عن الخسائر المترتبة نتيجة الخطر المتحقق. يمثل الهدف من وراء التأمين " وضع المؤمن له بعد تحقق الضرر في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل تحققه ويسمى ذلك "التعويض"، وهناك حالات كثيرة يصعب عملياً فيها وضع المؤمن له في نفس المركز المالي بالضبط ولكن يحاول المؤمنون بقدر الإمكان تحقيق ذلك بشرط ألا يتعارض ذلك مع الشروط والقيود الواردة في الوثيقة (الجبوري، ٢٠١٣: ١٦). وأن التعويض هو واحد من المبادئ الأساسية للتأمين، وهو أمر بالغ الأهمية للتعامل مع المطالبات، لذا فإن عملية التعويض تضع حامل الوثيقة (المؤمن له) في نفس الوضع المالي كما كان عليه قبل وقوع الخسارة مباشرة (HYDE، 2011: 43). ويرى الباحثان بأن التعويض هو من أهم وأخطر مراحل عملية

التأمين، لأن المؤمن له ينظر الى التعويض بأنه المنفعة التي يحصل عليها مقابل الاقساط التي سدها لشركة التأمين، وعلى الشركة الوفاء بالتزاماتها تجاهه بأسرع وقت وبدون اجراءات معقدة.

ب- الغرض من التعويض
لا يجوز للمؤمن له أن يحصل على تعويض يزيد عن قيمة الخسارة الفعلية التي حدثت، بل يقوم هذا المبدأ على أساس وضع المؤمن له بنفس الوضع الذي كان عليه قبل تحقق الخطر، لذا فإن الغرض من التعويض هو:

أولاً- منع المؤمن له من الإثراء أو الكسب على حساب التأمين.
ثانياً- الحد من الخطر الأخلاقي، كي لا يعتمد المؤمن له بتحقيق الخطر والحصول على تعويض، حيث يتم التعويض على أساس: "التعويض = الخسارة الفعلية" (مروى، ٢٠١٥: ١٥).

ج- طرائق سداد التعويض
هناك عدة طرائق لسداد مبلغ التعويض وكما في أدناه:
أولاً- الدفع (التسديد) النقدي: وهي الطريقة الأكثر ملائمة في أغلب الحالات حيث تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له بشيك مصرفي.

ثانياً- التصليح: وهي قيام شركة التأمين بإصلاح القطع المتضررة على نفقتها، فأضرار تصادم المركبات مثل شائع للإصلاح الذي تقوم به شركات التأمين (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦: ٤٧).

ثالثاً- الاستبدال: أن شركة التأمين تلجأ إلى هذه الطريقة في تعويض خسارة بعض المواد الثمينة، وتطبق طريقة الاستبدال بشكل خاص في تأمين الزجاج. (الوردي، ٢٠١٦: ١٠٣).

د- تسوية الخسائر
إنَّ الشخص الذي يقوم بتسوية الخسائر يسمى بـ(مسوي الخسائر)، وقد يكون (وكيل التأمين) يتم تفويضه من قبل شركة التأمين أو من قبل احد موظفي شركة التأمين ومختص في هذا المجال أو من قبل شخص مستقل يعمل لحسابه ويتم التعاقد معه. أما الخطوات المتبعة في تسوية الخسائر فيمكن إيجازها بما يلي:

- التبليغ عن وقوع الخسارة
- تقديم إثبات الخسارة
- دراسة المطالبة والتأكد من مدى صحتها
- اتخاذ قرار تسديد المطالبة: بعد دراسة المطالبة وإجراء التحريات المناسبة يجب على مسوي الخسائر أن يتخذ أحد القرارات الآتية: قبول الدفع كاملاً أو رفض المطالبة، لكونها غير مغطاة بموجب وثيقة التأمين (عريقات، ٢٠٠٨: ٥٤-٥٥).
- هـ- الأسس المتبعة في تسوية المطالبات بالتعويض

توجد ثلاث أسس لتسوية المطالبات بالتعويض من وجهة نظر المؤمن:

أ- إثبات أن الخسارة مغطاة: وهذا بهدف تحديد ما إذا كان قد تم تغطية شخص محدد أو ممتلكات محددة بموجب عقد التأمين.

ب- الدفع العادل والعاجل للمطالبات: إن اتخاذ شركة التأمين قراراً خاطئاً برفض مطالبة صحيحة، فسوف يؤدي ذلك إلى انتفاء الغرض التعاقدي والاجتماعي لحماية المؤمن له، كما سيضر ذلك بسمعة شركة التأمين، وسوف يؤثر ذلك سلباً على المبيعات من عقود التأمين الجديدة، وعلى العكس من ذلك إذا اتخذت شركة التأمين قراراً خاطئاً بقبول مطالبة غير الصحيحة، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأقساط لمواجهة مثل هذه الخسارة وبالتالي سوف يعاني مالكو العقود، وبهذا يتضح معنى المدفوعات العادلة للمطالبات وهي أن تتجنب شركة التأمين المبالغة في تسوية المطالبات وأن يتصدى للمطالبات الاحتمالية من جهة، وأن يتجنب نظام المطالبات الوافرة (تسوية المطالبات بأكثر من اللازم) من جهة أخرى.

ج- تقديم المساعدة الشخصية للمؤمن له: وله هدف أنساني أولاً، فعلى سبيل المثال، يجب على خبير تسوية المطالبات أن يساعد وكيل شركة التأمين في تقديم العون للأسرة لإيجاد منزل مؤقت بعد حدوث الحريق (الأمين، ٢٠١٤: ٢٥).

(٤) عملية إعادة التأمين: سنتعرف على عملية إعادة التأمين من خلال الآتي:

أ- مفهوم وتعريف إعادة التأمين

إن إعادة التأمين من أهم أنشطة شركات التأمين، لأنها تمكن شركات التأمين من نقل جزء من الخطر الذي أمنت عليه إلى شركة أخرى، حيث أن الأمر يختلف بالنسبة للعقد المبرم بين شركة التأمين والمؤمن له، عن العقد بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين، فالعقد بين الشركتين ليس عقد إذعان إضافة إلى كثير من نقاط الاختلاف الأخرى (يحياوي، ٢٠١٤: ٣٧).

والمراد بإعادة التأمين: هو قيام شركة التأمين (المؤمن المباشر) بالتأمين لدى شركة أخرى، أو شركات تسمى "شركات إعادة التأمين" مما قد يلحقها من تعويضات، تلزم بسدادها. إعادة التأمين، هو تأمين جديد بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين، وقد عرفه المختصون بأكثر من تعريف، فنذكر منها:

(بأنه عقد يوافق فيه الطرف الأول ويسمى معيد التأمين في مقابل قسط أو مبلغ من المال تعويض الطرف الثاني ويسمى شركة التأمين أو الشركة المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن تعويضاً كلياً أو جزئياً) (عبد العزيز، ٢٠١٦: ٦٠).

ويرى الباحثان أن إعادة التأمين هي عملية نقل وتحويل المؤمن المباشر (شركة التأمين) جزء من الاخطار التي تم التعاقد عليها إلى معيد التأمين وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق بين الاخطار، وبذلك فإن المؤمن المباشر يضمن حماية نفسه من الخسائر المحتملة الناتجة من التقلبات في نتائج أعمالها السنوية.

ب- عناصر عملية إعادة التأمين

إنَّ عملية إعادة التأمين تتكون من عدة عناصر أساسية هي:
أولاً- شركة التأمين المباشر (الشركة المسندة أو المتنازلة): وهي الشركة التي تقبل الخطر من طالب التأمين وهي المسؤولة وحدها أمامه في الوفاء بالتزاماتها بموجب عقد التأمين .

ثانياً- معيد التأمين: وهي الشركة التي تقبل أعمال إعادة التأمين وقد تكون مهمتها الأساس إعادة التأمين أو تمارس نشاط إعادة التأمين إلى جانب أعمالها التأمينية.

ثالثاً- المبلغ المعاد تأمينه: هو المبلغ الذي يتنازل عنه المؤمن الأصلي إلى شركة إعادة التأمين.

رابعاً- المبلغ المحتفظ به: وهو الفرق بين المبلغ التأميني الذي أتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعة عند وقوع الخطر والمبلغ المعاد تأمينه لدى شركات إعادة التأمين.
خامساً- عمولة إعادة التأمين: وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه شركات التأمين المباشر لتغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.

سادساً- وهو اتفاق بين (المؤمن الأصلي و شركات إعادة التأمين)(أمال، ٢٠١٤: ١٩).

ج- وظائف إعادة التأمين

لإعادة التأمين وظائف أساسية متعددة تتمثل بالآتي:

أولاً- استقرار الأرباح: يمكن لإعادة التأمين من التقليل من آثار التقلبات الكبيرة في النتائج السنوية، بسبب الظروف الاقتصادية و الإجتماعية والكوارث الطبيعية والصدفة.

ثانياً- تقديم الحماية ضد الخسائر الفاجعة: تقدم عملية إعادة التأمين حماية كبيرة للشركة المسندة في حالة تعرضها لخسارة فاجعة، حيث يدفع معيد التأمين جزءاً أو كل الخسائر التي تتعدى حد احتفاظ الشركة المسندة بشرط ألا تتعدى حداً أقصى معيناً.

ثالثاً- عدم التراجع عن تأمين أنواع معينة: حيث يتيح إعادة التأمين نقل التزامات شركات التأمين عن التأمين الساري إلى متعهد آخر، ولكن تظل الشركة المسندة مسؤولة عن تغطية مالكي الوثائق.

رابعاً- تؤدي عملية إعادة التأمين إلى توفير نوع من الرقابة: مراقبة كل من معدلات الخسارة ومعدلات المصروفات، من خلال وجود حق التفتيش لمعيد التأمين على سجلات المؤمن المباشر المتصلة بعملية إعادة التأمين خاصة إعادة التأمين وفق الاتفاقية (الأمين، ٢٠١٤: ٣٣).

المبحث الرابع/ أثر التدقيق الداخلي على النشاط التأميني في ضوء المعايير الدولية (IIA)

أولاً- نبذة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)

يتولى معهد المدققين الداخليين مسؤولية تنظيم مهنة التدقيق الداخلي من خلال إصدار النشرات والمواثيق والمعايير التي من شأنها تنظيم هذه المهنة، ويوفر المعهد للعاملين في التدقيق الداخلي إرشادات رسمية لجميع أنحاء العالم، وهو ما يُعرف بإطار الممارسات المهنية الدولية (International Professional Practices Framework)، حيث

تتضمن هذه الممارسات الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي، ويتكون من مجموعتين رئيسيتين هما:

أولاً- إرشادات إلزامية وتشمل (سويدان، ٢٠١٣: ٥٤٢):

أ- تعريف التدقيق الداخلي. ب- قواعد السلوك المهني. ج- المعايير. ثانياً- إرشادات موصى بها بشدة وتشمل:

أ- أوراق العمل. ب- إرشادات التطبيق الفعال. ج- دليل التطبيق العملي.

ثانياً- مفهوم وتعريف معايير التدقيق الداخلي (IIA)

تمثل معايير التدقيق الداخلي الصادرة من معهد المدققين الداخليين (IIA) أدلة إرشادية تساعد في تنفيذ نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال. أن الامتثال للمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي هو أمر أساسي في الوفاء بمسؤوليات المدققين الداخليين للحسابات، فمن الضروري إخضاع معايير التدقيق الداخلي لعملية التطوير بشكل مستمر لضبط عمل المدققين الداخليين في ظل هذه المعايير (1 : 2017، IIA)،

لذا فإن المعيار كمصطلح يعني "درجة الأفضلية أو الامتياز المطلوب لغرض معين كمقياس أو وزن، على الآخرين مسايرته، والذي يتم من خلاله الحكم على دقة أدائه"، أما معيار التدقيق الداخلي فيعرف بأنه "مجموعة من القواعد والمقاييس المعتمدة في تقييم وقياس أعمال قسم التدقيق الداخلي في الوحدات الاقتصادية، حيث تعتبر المعايير أنموذج لممارسة التدقيق الداخلي كما يجب أن يكون، مما يعني أن معايير التدقيق الداخلي هي أساس لعمل المدقق الداخلي، وتحديد مسؤولياتهم ومتابعة أدائهم"(العمرى وآخرون، ٢٠٠٦: ٣٤٦).

ثالثاً- أقسام معايير التدقيق الداخلي

المجموعة الأولى/ المعايير العامة (الصفات): وتحتوي على أربعة معايير وهي:

١- الغرض / السلطة / المسؤولية. ٢- الموضوعية. ٣- الكفاءة والعناية المهنية. ٤- جودة الضمان وبرامج التحسين.

المجموعة الثانية/ معايير الأداء: وتحتوي على سبعة معايير وهي:

١- أنشطة التدقيق الداخلي. ٢- طبيعة العمل. ٣- تخطيط المهمة. ٤- اداء المهمة. ٥- نتائج الاتصال. ٦- برامج المراقبة. ٧- قبول الإدارة للمخاطر (16:- 24: 2012، IIA).

رابعاً- إجراءات التدقيق الداخلي على عملية (الاكتتاب، التسعير، التعويض، إعادة التأمين) لشركة التأمين

إنَّ إجراءات التدقيق الداخلي في شركة التأمين تعكس مجموعة من الممارسات والتصرفات الواجب أدائها على جميع مستويات هيكلها التنظيمي، والتي تمثل الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف كل عملية من العمليات التي تشكل النشاط الفني للشركة، وبذلك تحقق أهداف شركة التأمين.

✓ إجراءات التدقيق الداخلي على عملية (الاكتتاب والتسعير) في شركة التأمين

تمثل إجراءات التدقيق الداخلي الفعال على عملية الاكتتاب والتسعير في شركة التأمين يجب أن يكون مصمماً بشكل واضح وأن يأخذ بنظر الاعتبار مجموعة من إجراءات تدقيقية التي تضمن فعالية هذه العملية ودقة المعلومات الفنية والمالية الناتجة عنها، ومن بين أهم إجراءات التدقيق الداخلي على عملية الاكتتاب والتسعير هي:

- وضع جداول للتسعير من قبل الشركة، وتكون متوافقة مع التحليل الفني للخطر، استناداً إلى معلومات دقيقة مقدمة من قبل طالب التأمين.
- احتساب القسط على أساس التسعيرة المحددة لكل منتج من منتجات التأمين لشركة التأمين.
- إصدار عقد التأمين.

- إمضاء وثيقة التأمين المكتتب فيها والتأكد من توقيعها من قبل المؤمن له.
- تسجيل كل عملية تأمين جديدة وقيمة القسط في سجل الإصدار.
- تسجيل قسط التأمين بشكل صحيح في السجلات المحاسبية المخصصة لذلك. (الأمين، ٢٠١٤: ٧٨-٧٩).

✓ إجراءات التدقيق الداخلي على عملية التعويض في شركة التأمين يتوجب وضع إطار متكامل لإجراءات التدقيق الداخلي لعملية التعويض في شركة التأمين، وأن تكون كافية وملائمة بما يضمن لشركة التأمين فعالية سير هذه العملية، وخلوها من الأخطاء أو التلاعب، وهذه الإجراءات تتمثل بالآتي:

- التأكد من إعلام شركة التأمين بالحدث وأن يكون مغطى بمنتج تأميني، ولأجله تم إصدار وثيقة التأمين وتحصيل القسط.
- تقديم وثائق إثبات الحادث أي أن يقدم لشركة التأمين إثباتاً بالخسارة التي حدثت وذلك من خلال التقارير التي يحصل عليها من الجهات المختصة، كالممرور في حالة تأمين المركبات، والدفاع المدني والشرطة في حال تأمينات الممتلكات، لذا يتم مطابقة إجراءات البدء في عملية تسوية المطالبات مع الوثائق التي تم تقديمها.
- جرد المطالبات، مع الأخذ بنظر الاعتبار تقييمها بشكل كامل من خلال المعلومات المتاحة وتكرار المراجعة لها بما فيه الكفاية.

تقييم الطعون والتحقق من تسويتها ودفع جميع المطالبات.

✓ إجراءات التدقيق الداخلي على عملية إعادة التأمين في شركة التأمين تقوم شركات التأمين بتأمين نفسها من المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال الاتفاق مع شركات أخرى وتقديم الحماية لها من الخسائر التي لم تكن مدرجة في توقعاتها وقد تسبب زعزعة في استقرارها المالي، وتتقاسم شركة التأمين مع هذه الشركات عمليات التأمين فتدفع لها بعض الأقساط وتحفظ بالبعض الآخر مقابل تلك الشركات جزء من الخسائر (حسن، ٢٠١٦: ١٨٤٣).

ويرى الباحثان أن لإعادة التأمين أهمية كبيرة بالنسبة لشركات التأمين فيما يخص الجوانب الفنية والمالية، من خلال مساعدة شركات التأمين بقبول الاخطار العالية التي

تتجاوز قدرتها المالية وزيادة التغطيات التأمينية وتقديم الخبرة والطرائق الفنية الحديثة والمعاصرة في السوق العالمية خصوصاً فيما إذا كان معيد التأمين يتمتع بمستوى دولي وعالمي مثل (شركة ميونخ ري الألمانية وشركة سكور الفرنسية) تهتم بتطبيق المعايير الدولية، ويمكن بيان أهمية التدقيق الداخلي وأثرها على عملية إعادة التأمين بالاتي:

■ تحقيق التوازن في تحديد الاولويات الخاصة بعقود اتفاقيات إعادة التأمين من الناحية الفنية والحسابية.

تبسيط إجراءات التعامل فيما بين الطرفين المتعاقدين.

ترسيخ أسس ممارسات سليمة اعتماداً على المعايير الدولية بهدف الوصول الى أعلى جودة ممكنة.

دعم مفهوم الشمول المالي وتوسيع قواعد الضبط والدقة عند تطبيق الأسس والقواعد الأساسية للاتفاقيات.

المبحث الخامس/ الجانب العملي

يتضمن هذا المبحث الآتي:

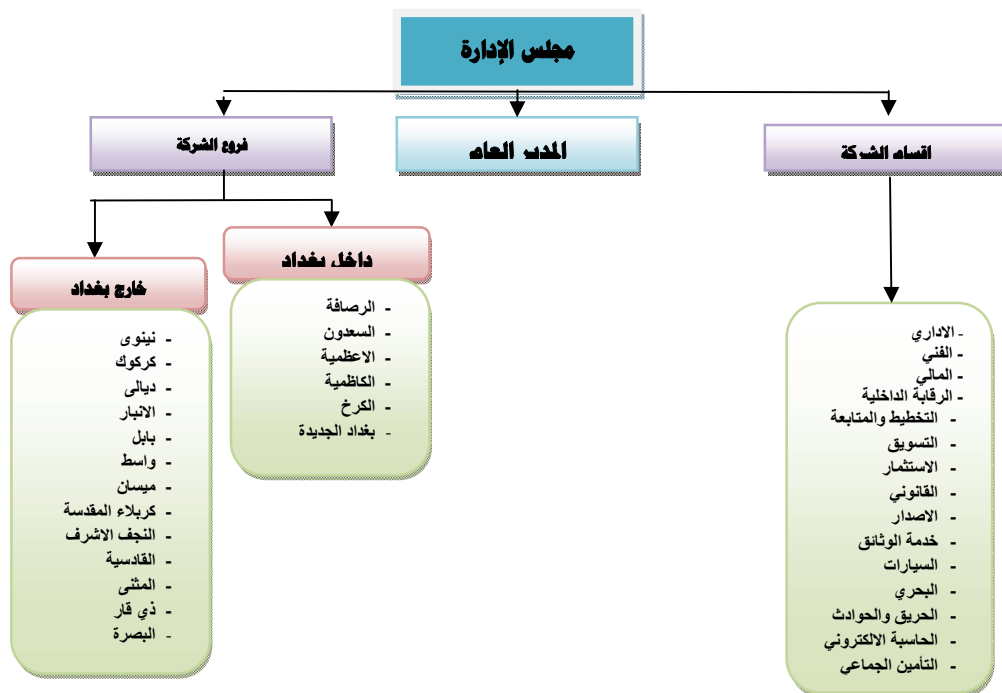
أولاً- نبذة عن شركة التأمين العراقية العامة

إنّ شركة التأمين العراقية العامة هي إحدى شركات التمويل الذاتي التابعة لوزارة المالية، تأسست بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ استناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد كشركة أهلية مساهمة برأسمال مقداره (١٠٠) ألف دينار (مائة ألف دينار) لتمارس جميع أنواع التأمين. وفي ١٤/١ تموز/ ١٩٦٤ كانت إحدى الشركات الخاضعة لقرارات تأميم الشركات التجارية، وقد تخصصت بإعمال التأمين على الحياة وانتقلت إليها محافظ التأمين على الحياة للشركات الوطنية والأجنبية العاملة في حينه، وتعتبر أول وأكبر شركة عربية متخصصة بأعمال التأمين على الحياة. في ٢٧/٤/ ١٩٨٨ صدر قرار رقم (٣٩٢) يقضي بإلغاء التخصص والسماح للشركة بمزاولة أعمال التأمين العام بمختلف أنواعه إضافة إلى التأمين على الحياة. تنفيذاً للقرار المذكور قامت الشركة بتكليف أوضاعها القانونية والفنية والتنظيمية للمباشرة بالعمل حيث قامت بطبع الاستمارات والوثائق الخاصة بالعمل وأنتقل إليها نخبة من الموظفين العاملين في مجال التأمين العام بمختلف الدرجات الوظيفية لتمشيه العمل وإشراك موظفي الشركة بالدورات التدريبية المكثفة خصوصاً في مجال تسويق وثائق التأمين العام وأبرمت اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات الإعادة الأجنبية. وفي ١/١٠/١٩٨٩ مارست الشركة أعمال تأمين الحريق والحوادث والهندسي والبحري بضائع والسيارات. وفي ٦/٣/ ٢٠٠٥ صدر قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) والذي بموجبه تم تأسيس جهة إشرافيه على شركات التأمين سميت (ديوان التأمين) ونظم عمل الشركات في ظل المنافسة وسمح لفروع شركات الأجنبية بالعمل في السوق العراقية وحدد رأس المال ونسب الاحتياطيات والملاءة المالية وأسس الاستثمار وجميع الإجراءات التي تنظم عمل شركات التأمين.

ثانياً- نشاط الشركة لسنة ٢٠١٦

- ١- يبلغ رأس مال الشركة الاسمي والمدفوع (٢) مليار دينار عراقي (ملياري دينار عراقي) استنادا إلى قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ خصص منه (١) مليار دينار (مليار دينار) منه للمباشرة بأعمال التأمين الإسلامي التكافلي.
- ٢- بلغت الأقساط المتحققة للشركة خلال سنة ٢٠١٦ (٥٣١٧٨) مليون دينار (ثلاثة وخمسون مليار ومائة وثمانية وسبعون مليون دينار).
- ٣- دفعت الشركة (٣٠٦٨٤) مليون دينار (ثلاثون مليار وستمائة وأربعة وثمانون مليون دينار) كتعويضات لمختلف أنواع التأمين.
- ٤- حققت الشركة ربحاً صافياً مقداره (٧٤٩٩) مليون دينار (سبعة مليارات وأربعمائة وتسعة وتسعون مليون دينار).

ثالثاً- الهيكل التنظيمي لشركة التأمين العراقية العامة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية العامة لعام ٢٠١٦ .

رابعاً- اختبار فرضيات الانحدار (التأثير)

تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار تأثير متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة) والمتمثلة في بمتغير (معايير التدقيق الداخلي (IIA)) والمتغير المعتمد والمتمثل بمتغير (النشاط التأميني) والمتكون من المحاور (الاكتتاب والتسعير و التعويضات وإعادة التأمين) وكانت النتائج كما يلي:

اولاً: لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني لشركات التأمين) من خلال الجدول (١) أظهرت النتائج الآتية:

جدول (١) يبين تأثير التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني لشركات التأمين

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	القيمة الفاتية المحسوبة	الدلالة
التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA)	النشاط التأميني	٢.٣٤	٠.٤٣	٠.٥٠	٦٦.٨٦	وجود تأثير

قيمة F المحسوبة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ درجة حرية (١.٦٦) = ٣.٩٦

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

بلغت قيمة F المحسوبة (٦٦.٨٦) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٦٦.١) والبالغة (٣.٩٦) وهذا يعني هناك تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام بإدارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني لشركات التأمين ، وبما ان إشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٤٣) وهذا يعني بان (٥٠%) من التغيرات الحاصلة في النشاط التأميني يمكن تفسيره من خلال التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠.٤٣) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٤٣%) في النشاط التأميني وانبثقت من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني (الاكتتاب والتسعير) لشركات التأمين) .

بلغت قيمة F المحسوبة (٦١.٣٩) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٦٦،١) والبالغة (٣.٩٦) وهذا يعني هناك تأثير ذات دلالة

معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في الاكتتاب والتسعير لشركات التأمين ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٤٨) وهذا يعني بان (٤٨%) من التغيرات الحاصلة في الاكتتاب والتسعير يمكن تفسيره من خلال التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠.٥١) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٥١%) في الاكتتاب والتسعير.

٢- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني (التعويضات) لشركات التأمين) .

بلغت قيمة F المحسوبة (٤٧.٥٧) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٦٦،١) والبالغة (٣.٩٦) وهذا يعني هناك تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في التعويضات لشركات التأمين ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.٤٢) وهذا يعني بان (٤٢%) من التغيرات الحاصلة في التعويضات يمكن تفسيره من خلال التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠.٤٤) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) سوف يكون هناك زيادة بمقدار (٤٤%) في التعويضات .

٣- لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسية والتي تنص (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في النشاط التأميني (إعادة التأمين) لشركات التأمين).

بلغت قيمة F المحسوبة (١٢.٧٤) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية (٦٦،١) والبالغة (٣.٩٦) وهذا يعني هناك تأثير ذات دلالة معنوية للالتزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) في إعادة التأمين لشركات التأمين ، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠.١٦) وهذا يعني بان (١٦%) من التغيرات الحاصلة في إعادة التأمين يمكن تفسيره من خلال التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠.٣٠) وهي قيمة موجبة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في التزام ادارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) سوف يكون هناك

زيادة بمقدار (٣٠%) في إعادة التأمين . وبهذا قد تم إثبات جميع فرضيات الدراسة للانحدار.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

سيتم عرض النتائج التي تبلورت من المرتكزات النظرية والتحليلات العملية للدراسة والتي توصلت الى جملة من النتائج التي بنيت عليها مجموعة من الإستنتاجات وعلى النحو الآتي:

١- كشفت نتائج الدراسة الميدانية من خلال تحليل واقع الحال والاستبيان عن وجود مجالات قصور في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA من قبل شركة التأمين العراقية العامة وفي مجالات كثيرة من بينها :

أ- لا يوجد إمام كافي لدى موظفي قسم الرقابة الداخلية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA ، فضلاً عن عدم حصول أي منهم على شهادة المدقق الداخلي المعتمد من تنظيم المعهد الدولي للتدقيق الداخلي أو شهادات أخرى في نفس الاختصاص من تنظيم منظمات مهنية أخرى.

ب- إنّ أعداد موظفي قسم الرقابة الداخلية والتحصيل الدراسي لهم بعيد عن ماهو مطلوب في موظفي القسم من معرفة ومهارات تمكنهم من حماية حقوق الشركة واكتشاف اي حالات خطأ او تلاعب في أنشطة الشركة وهو ما انعكس سلباً على اعمال الشركة وهو ما وجدناه ضمن عينه من الحالات العملية المأخوذة من أوليات عمل الأنشطة الفنية في الشركة.

٢- من خلال فرضيات الإنحدار توصلنا الى وجود تأثير لالتزام إدارات التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) على النشاط التأميني وكان التأثير طردي اي عندما يكون هناك التزام بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (IIA) سيكون هناك نشاط تأميني، كما ظهر هذا التأثير مع محاور النشاط التأميني والمتمثلة بـ (الاكتتاب والتسعير، و التعويضات، و إعادة التأمين) وايضا بتأثير طردي.

ثانياً- التوصيات

إن عملية إستكمال البحث تتطلب بعد عرض الاستنتاجات التي تم التوصل اليها لابد من التطرق الى التوصيات ومن أهمها التوصيات الآتية:

- ١- تدريب موظفي قسم الرقابة الداخلية على:
 - أ- المعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA من خلال إقامة دورات تدريبية داخل وخارج البلد لدى الجهات المختصة بالتدريب على المعايير وتوافر المتطلبات الضرورية لتسهيل مهمة تبني المعايير.
 - ب- البرامج أو آليات العمل او التطبيقات الإلكترونية الجديدة قبل البدء بتطبيقها لضمان التطبيق الصحيح.
 - ج- تقنيات التدقيق المستند على المخاطر وغيرها من تقنيات تحليل البيانات.

٢- بحث موظفو قسم الرقابة الداخلية للحصول على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة مثل شهادة المدقق الداخلي المعتمد.

٣- الاهتمام بتعزيز قسم الرقابة الداخلية بعدد من الموظفين من أصحاب الشهادات ذات العلاقة بعمل القسم من خلال تعيين موظفين جدد أو النقل من باقي أقسام الشركة.

٤- تكثيف الجهود نحو نشر ثقافة الجودة والعمل على إعداد برنامج ضمان وتحسين الجودة من أجل تحديد مدى التوافق مع ميثاق الواجبات الأخلاقية والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA.

٥- إجراء عدد من المهمات الرقابية إستناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق الداخلي IIA وبلاستعانة بمدرّبي تطبيق تلك المعايير والمنظمات المهنية المعنية.

المصادر

أولاً:- القوانين والانظمة والتعليمات

١. المعايير الدولية للممارسات المهنية (IIA) ٢٠١٢.

٢. المعايير الدولية للممارسات المهنية (IIA) ٢٠١٧.

ثانياً:- الكتب العربية

١. البلداوي، علاء عبد الكريم و سالم محمد عبود و طلال ناظم عبود (نظرية التأمين العامة مدخل معاصر) دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

٢. السيفو، وليد إسماعيل، و أبو بكر، عيد أحمد (إدارة الخطر والتأمين)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٣. عريقات، حربي محمد و عقل، سعيد جمعة (التأمين وإدارة الخطر) دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠.

٤. مرزّه ، سعيد عباس (التأمين النظرية والممارسة)، الطبعة الأولى، تم التنضيد في شركة إعادة التأمين العراقية ، بغداد ٢٠٠٦.

٥. مؤسسة النقد العربي السعودي (مدخل إلى أساسيات التأمين)، المعهد المالي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠١٦.

٦. الوردي ، سليم علي (أدارة الخطر والتأمين) مكتبة التأمين العراقي، الطبعة الإلكترونية ٢٠١٥.

٧. الوردي ، سليم علي (أدارة الخطر والتأمين) المكتبة الوطنية، بغداد لسنة ١٩٩٩ م.

ثالثاً:- الرسائل والأطاريح الجامعية

١. يحيوي، فطيمة (هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني)، جامعة المسلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، ٢٠١٤.

٢. الخزعلي، احمد رعد ناظم (الشفافية وأثرها في صناعة التأمين)، بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية العامة- مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية - جامعة بغداد، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي للمعادل للماجستير (تخصص تأمين، ٢٠١٣).

٣. أمال، زبار (دور مجتمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى) دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف ١- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٤.

٤. الأمين، معوش محمد (دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملائمتها المالية) دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، ٢٠١٤.
٥. الجابري، محمد علي (تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن)، دراسة ميدانية، قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية-صنعاء، قسم المحاسبة، ٢٠١٤.
٦. حنان، بلخادم (أثر جودة التدقيق الداخلي على حوكمة الشركات)، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القطر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، ٢٠١٦.
٧. رضوان، إيهاب ديب مصطفى (أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية)، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية-غزة- كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل، ٢٠١٢.
٨. شهرزاد، صالح (نمذجة تسعير حوادث السيارات)، جامعة فرحات عباس-سعيدية- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص(اقتصاديات التأمين)، ٢٠١٥.
٩. شيخ، كريمة (إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠٠٩.
١٠. العامري، زينب صادق إبراهيم (الرقابة الداخلية وتأثيرها في مخاطر التأمين)، بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية- مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في التأمين المعادل للماجستير، ٢٠١٤.
١١. عبدالعزيز، برعي عثمان الشريف (تقويم أثر إعادة التأمين على إدارة الأخطار المكتنبة لدى شركات التأمين المباشر)، دراسة تطبيقية على شركة التأمين الإسلامية في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التأمين، ٢٠١٦.
١٢. العبدلي، محمد عبد الله حامد (أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، ٢٠١٢.
١٣. فائزة، بن عمروش (واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين)، دراسة حالة الصندوق الوطني الفلاحي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة التسويقية، ٢٠٠٨.
١٤. محسن، محمود عبدالسلام (مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية)، دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة، قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة- كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل ٢٠١١.
١٥. المدهون، رعدة إبراهيم (العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي)، دراسة تطبيقية، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزة- كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، ٢٠١٤.

١٦. مروى، سوفي (دور التأمين في حماية الاقتصاد)، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ٢٠١٥.
١٧. مريم، قرواني (دور إدارة المبيعات في جذب العملاء في شركات التأمين) دراسة حالة شركة التأمين الدولية للتأمين وإعادة التأمين بالجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة فرحات عباس-سطيف-١، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، ٢٠١٥.

رابعاً:- المجلات والدوريات

١. حسن، ياسين كاظم (إعادة التأمين)، بحث منشور في مجلة جامعة بابل- العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد ٤، ٢٠١٦.
٢. سلمان، كاظم خمات و حسان، محمد فريح (دور التدقيق الداخلي في الرقابة على الموازنة للحكومات المحلية)، دراسة ميدانية في الحكومة المحلية لمحافظة ذي قار، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثاني، ٢٠١٧.
٣. سويدان، ميشيل و أبو زريق، بلال (مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠١٣.
٤. عبد الصمد، ناظم حسن (دور التدقيق الداخلي وفقاً للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها)، دراسة ميدانية في معمل سميت طاسلوجة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع، نيسان ٢٠١٠.
٥. العمري، أحمد محمد و عبدالمغني، فضل عبدالفتاح (مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٢، العدد ٣، ٢٠٠٦.

خامساً:- المصادر الأجنبية

- 1- Bingham, E. Russell , “Risk And Return : Under Writng, Investment And Leverage “ The Hartford Financl Services Group , 2011.
- 2- Dumitrescu-Peculea & Calot, (The Importance Of internal audit in Internal Auditing & Risk Management optimizing management processes) (2014).
- 3-Elder Randal J, Mark S Beasley, and Alvin A. Arens 2010,(Auditing And Assurance Services- An Integrated Approach), Thirteenth Edition, Pearson prentice Hall, United States of America.
- 4- George E. Rejda, (Principles of Risk Management and Insurance) (2006), Addison Wesley Longman, Inc.
- 5- Hyde, Malcolm (Introduction to the Insurance Industry), British Library Cataloguing in Publication Data, Witherby Publishing Group Ltd, 2011.

المحور الأول: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي

ت	اتفق بشدة ٥	اتفق ٤	لا رأي ٣	لا اتفق ٢	لا اتفق بشدة ١
١-	معايير الصفات				
أ-	الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات				
أولاً					تحدد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي بما يلائم رسالة التدقيق الداخلي.
ثانياً					تحدد عملية فحص أدلة الإثبات (الخدمات التأكيدية) المقدمة إلى شركة التأمين بشكل واضح في ميثاق التدقيق الداخلي.
ثالثاً					يتم الاعتراف بالتوجيهات الإلزامية للمبادئ الأساسية الواردة في المعايير الدولية (IIA).
رابعاً					يقوم مدير التدقيق الداخلي بمناقشة التوجيهات الإلزامية مع مجلس الإدارة.
ب-	الاستقلالية و الموضوعية				
خامساً					يمنح مجلس الإدارة المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.
سادساً					لا تؤثر العلاقات الشخصية بين موظفي شركة التأمين والمدقق الداخلي على عملية التدقيق.
سابعاً					يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي.
ثامناً					يتملك المدقق الداخلي الحرية الكافية في اختيار الأنشطة التي يجب تدقيقها.
تاسعاً					ترتبط إدارة التدقيق الداخلي فنياً بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي وإدارياً بالإدارة التنفيذية (المدير العام).
عاشراً					تضمن الإدارة التنفيذية (المدير العام) لشركة التأمين معالجة الملاحظات التي قدمها المدقق الداخلي واتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الاقتراحات والتوصيات.
ج-	المهارات والعناية المهنية اللازمة				
الحادي عشر					يتملك المدقق الداخلي المهارات والكفاءات اللازمة لأداء مهامه.
الثاني عشر					يعتمد المدقق الداخلي على التكنولوجيا وغيرها في تحليل البيانات.
الثالث عشر					يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات البرنامج المعتمد.
الرابع عشر					الاسم الكافي لدى المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي.
الخامس عشر					مواكبة إدارة شركة التأمين للتطورات الدولية لخدمات ومهام التدقيق الداخلي.
د-	برنامج ضمان وتحسين الجودة				
السادس عشر					يقوم مدير التدقيق الداخلي بإعداد برنامج ضمان وتحسين الجودة يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.
السابع عشر					يحتوي برنامج ضمان وتحسين الجودة على: أ- الإشراف المستمر على أداء نشاط التدقيق الداخلي. ب- المراجعة الدورية لتحديد مدى التوافق مع ميثاق التدقيق الداخلي.
الثامن عشر					يقوم مدير التدقيق الداخلي بتقديم نتائج برنامج ضمان وتحسين الجودة إلى مجلس الإدارة.
٢-	معايير الأداء				
أ-	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي				
التاسع عشر					يقوم المدقق الداخلي بالتخطيط لكل مرحلة على حدة وتقييم المخاطر.
عشرون					يحصل المدقق الداخلي على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق.
الحادي والعشرون					يحصل المدقق الداخلي على الموافقة من مجلس الإدارة لشركة التأمين على خطة التدقيق.
الثاني والعشرون					تمتلك إدارة التدقيق الداخلي دليل سياسات وإجراءات مصدق عليه من قبل مجلس الإدارة
ب-	تقييم وتطوير إدارة المخاطر				
الثالث والعشرون					يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر وتحسين مسارها.
الرابع والعشرون					تحديد وتقييم المخاطر المرتفعة.
الخامس والعشرون					انتقاء المخاطر بشكل ملائم، بحيث يكون مستوى المخاطر متسجماً مع قابلية الشركة للمخاطر.
السادس والعشرون					يراعي نشاط التدقيق الداخلي احتمال حدوث عمليات الاحتيال.
ج-	تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق الداخلي				
السابع والعشرون					يعتمد المدقق الداخلي على خطة لكل مهمة تدقيق.
الثامن والعشرون					يقوم المدققين الداخليين بإجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط الذي سيتم تدقيقه.
التاسع والعشرون					يحدد المدققين الداخليين معلومات كافية وموثوق بها لتحقيق أهداف عملية التدقيق.
ثلاثون					تكون استنتاجات المدققين الداخليين قائمة على أساس تقييمات مناسبة.
د-	نشر النتائج (توصيل النتائج)				
الحادي والثلاثون					قيام المدقق الداخلي برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها.
الثاني والثلاثون					يضمن التقرير النهائي عن عملية التدقيق الداخلي الرأي الشامل للمدقق الداخلي.
الثالث والثلاثون					قيام إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى الجهات المناسبة.

المحور الثاني: النشاط التأميني ويتضمن (الاكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين)

ت	الفقرات	٥ اتفق بشدة	٤ اتفق	٣ لا رأي	٢ اتفق لا	١ لا اتفق بشدة
الاكتتاب والتسعير						
١	ضرورة وجود تعليمات مكتوبة تخص عملية الاكتتاب والإصدار لوثائق التأمين.					
٢	ضرورة وجود طرائق لفحص أسعار التأمين.					
٣	وجود إجراءات رقابية على جميع الفقرات الواردة في وثائق التأمين والملاحق.					
٤	وجود تحديث لملفات المؤمن لهم وتنفيذ ذلك بسرعة.					
٥	وضع سياسة أكتتاب سليم للتأمينات العامة					
	أ- يحدد سعر فني للخطر بشكل سليم ومرن على المدى القريب.					
	ب- سعر تنافسي يحدده سوق التأمين.					
٦	دراسة العملية الاكتتابية لأغطية التأمين للتحقق من:					
	أ- سلامة المركز المالي والملاءة المالية					
	ب- تحقق الشروط الفنية في التسعير.					
	ج- حسن اختيار المنتجين وسلوكهم المهني وموثوقية عملهم وتدريبهم.					
٧	نتسم وثائق التأمين غالباً بارتفاع أسعارها بشكل لا يتناسب مع دخل الأفراد.					
٨	استراتيجية تسعير الوثائق التأمينية لتكون متوافقة مع الواقع الحقيقي في السوق.					
التعويضات						
٩	وجود دليل للتعويض متضمن كافة التعليمات التي تخص سير العملية، حسب كل فرع من فروع التأمين.					
١٠	وجود سجلات خاصة بعملية التعويض بصورة منتظمة.					
١١	أن إدارة التعويضات تساعد على الوفاء بالتزامات الشركة تجاه المؤمن لهم والمستفيدين بالسرعة الممكنة.					
١٢	مساهمة إدارة التعويضات بزيادة القدرة الاستيعابية للشركة وضمان التوازن بين (عملية التعويض والملاءة المالية) للشركة.					
١٣	مساهمة إدارة التعويضات في رصد الانحرافات والأخطاء في مراحل عملية التعويض.					
إعادة التأمين						
١٤	تقوم إعادة التأمين بتوزيع الأخطار والخسائر دولياً.					
١٥	تحقق إعادة التأمين التناسق بين الأخطار من خلال الانتشار الدولي.					
١٦	تستطيع شركات التأمين أن تحقق درجة من الاستقرار في نسب الخسائر من خلال توزيع الخسارة على عدد من شركات إعادة عن طريق الانتشار الدولي.					
١٧	تحقق إعادة التأمين التوازن في محفظة شركات التأمين عن طريق الانتشار الدولي للخطر.					
١٨	تمكن الخبرة المستمدة من شركات إعادة من التقدير الصحيح للأقساط الإجمالية مما يجنب الشركة المسندة الكلف الإضافية الغير متوقعة.					
١٩	لمعبد التأمين حق التفتيش على سجلات شركات التأمين والتي لها علاقة بعمليات إعادة التأمين وهذا يوفر نوع من الرقابة على معدلات الخسارة.					
٢٠	تعمل إعادة التأمين على الاستقرار المالي لشركات التأمين.					

المحور الثالث: أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي (IIA) على النشاط التأميني

ت	الفقرات	اتفق بشدة ٥	اتفق ٤	لا رأي ٣	لا اتفق ٢	لا اتفق بشدة ١
١	تتم عملية التقييم المستمر لعمل المدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية (IIA).					
٢	على المدقق الداخلي القيام بالتخطيط لكل عملية تدقيق على حدة وتقييم المخاطر التأمينية.					
٣	تخضع نتائج أعمال التدقيق الداخلي لشركة التأمين للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.					
٤	يقوم المدقق الداخلي بإيصال نتائج المهمة (عن طريق التقرير) يتضمن أهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات وخطط العمل.					
٥	على إدارة التدقيق الداخلي الاعتماد على برنامج معد من قبل مجلس إدارة الشركة قبل البدء بعملية التدقيق.					
٦	قيام مجلس إدارة شركة التأمين بدعم وظيفة التدقيق الداخلي وتعزيز استقلالية المدقق الداخلي من خلال منحه الصلاحيات الكافية.					
٧	استقلالية وموضوعية المدقق الداخلي تؤدي إلى زيادة جودة وظيفة التدقيق الداخلي					
٨	الاعتماد على برنامج تدقيق واضح لتدقيق النشاط التأميني والمتمثل بـ(الاكتتاب، التسعير، التعويض، إعادة التأمين)					
٩	على المدقق الداخلي التحقق من مصداقية البيانات والمعلومات الواردة في استمارة طلب التأمين.					
١٠	على المدقق الداخلي التحقق من التزام المكتب بالسياسات المعتمدة من قبل الشركة.					
١١	على المدقق الداخلي فحص دليل الاكتتاب والمتضمن تفاصيل يتوجب على المكتب ان يتقيد بها من حيث القبول أو الرفض.					
١٢	وضع اجراءات رقابية للتحقق من استراتيجيات تسعير وثائق التأمين.					
١٣	على المدقق الداخلي الموازنة ما بين كونه موظفا داخل الشركة وبين الحفاظ على استقلاليته وحيادته في أداء أعماله.					
١٤	بذل العناية المهنية اللازمة من قبل المدقق الداخلي في فحص السجلات الخاصة بعملية التعويض بصورة دورية وبشكل منتظم وكشف الانحرافات.					
١٥	على المدقق الداخلي مراجعة كافة البرامج قيد التطبيق للتأكد من مدى مطابقتها للأهداف.					
١٦	على المدقق الداخلي التحقق من مدى الوفاء بالتزامات الشركة ودفع التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين.					
١٧	على المدقق الداخلي التحقق من صحة المطالبات(أن يكون الخسارة قد تحققت فعلا و أن تكن مغطاة بموجب شروط الوثيقة).					
١٨	على المدقق الداخلي فحص مذكرة تسوية التعويض والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض وعدم مبالغة الشركة في تسديد التعويضات.					
١٩	على المدقق الداخلي فحص المذكرات الصادرة من قسم الاعادة لفحص التعديلات التي طرأت على اساس الاتفاقيات واغطية إعادة التأمين.					
٢٠	مطابقة كشوفات الاستاذ مع الكشف الحسابي النصف سنوي والتحقق من صحة احتساب العمولات ورسم الطالع بالنسب المقررة في تعليمات الاعادة الالزامية والتأكد من صحة عمليات الجمع والترصيد..					

